للتجربة ـ وفقاً لمعايير أرست قواعدها أشكال أخرى من الحكم المعرفي أو التمثيل الضروري. في هذا الحقل الأخير (الإبستمولوجي) فإنّ المطلب كان دائماً ضرورة أن تقوم المعرفة بتدعيم شروط تحققها عبر "اخضاع الحدس للمفاهيم" أو عبر تكريس رباطٍ وثيقٍ ـ مُختبرٌ نقدياً ـ بين نظام الإدراك الظاهراتي وبين نظام الفهم المفهومي. من هنا فإنّ الفكرة المركزية التي تعنينا هي المدى الذي يمكن من خلاله للفلسفة أن تقفز فوق شروط الحقيقة التي يتبناها العلم من خلال تقديم توصيفٍ تأويليّ مفصّل ("استدلال ماورائي"، بالمعنى الكانطي) للكيفية التي يمكن بواسطتها حماية هذه الشروط ضدّ تهديد الشكّ الإبستمولوجي. ولكن طروحات من هذا النوع تبدو كلّياً غير ملائمة عندما يتعلق الأمر بأسئلة تطال الحكم الجمالي أو السياسي ـ الأخلاقي، بما أنه لايوجد هنا أرضية معقولة لاستحضار معايير محدّدة (مبرهنة موضوعياً) لكل من الحقيقة والزيف. أقصى مايمكن للمرء أن يتوقّعه في مسائل كهذه هو درجة من الإتفاق الذاتي المتبادل، يتحصّل عبر تبادلٍ مشروطٍ للآراء بين أفراد "مثقّفين" بشكل جيّد.

يجب، على أية حال، عدم اعتبار هذا بأيّ معنىً من المعاني استنتاجاً ضعيفاً ومؤسفاً، بالإستناد إلى كانط. إذ أنه تماماً في حيّز الأفكار "مافوق الحسّية" ـ حيّز منفصل تماماً عن القيود المحددة للضرورة السببية، الإدراك الظاهراتي، الفهم المفهومي ـ يستطيع الفكر الوصول إلى "مملكة النهايات"، ومعرفة حرية المطلقة أو استقلاله تجاه قضايا الخيار الأخلاقي (أو "العقل العملي" الكانطي). ولو لم تكن هذه هي القضية ـ لو أنّ "نظام العبارة" المعرفي (حسب استخدام ليوتار) يُطبّق هنا كما طُبّقَ في أمكنة أخرى ـ فإنّ العقل العملي عندئذ سيكون نفسه عرضةً لنفس القوانين السببية المتصلّبة، تلك الضرورة نفسها التي تتطابق أحكامها مع أوامر الإدراك الظاهراتي. وهكذا يستطيع المرء أن يرى لماذا يحتلّ التسامي تلك المكانة المميزة في تفكير كانط حول الأخلاق والسياسة. إلى هذا الحدّ يمكن أن نبرّر لليوتار مقاربته